مستقبل السلطة الفلسطينية في ضوء التحديات الراهنة

إعداد: هنادي صلاح، خالد زين الدين

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعبر عن وجهة نظر كاتبها، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها

مقدمة

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٣ جراء اتفاق أوسلو أعطى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات جل اهتمامه بها على حساب مؤسسات حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية مما ترك تداعيات سلبية على النظام السياسي الفلسطيني، كما أدى الانقسام الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح عام ٢٠٠٧ بالسلطة إلى حالة من التيه في ظل وجود المنظمة وحكومة في الضفة الغربية وأخرى منفصلة في قطاع غزة ، وبعد انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأميركية وصولًا للاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ونقل السفارة الأميركية من تل إلى القدس، اصبح وضع السلطة متوتر بشكل اكبر واتخذت قرارا بمقاطعة الولايات المتحدة. ردًا على المقاطعة الفلسطينية، لجأ ترامب إلى قطع المساعدات الأميركية المباشرة للسلطة وللأونروا كوسيلة ضغط على القيادة الفلسطينية للعودة إلى المفاوضات والقبول بما بات يعرف اليوم بصفقة القرن.

أصبحت الحكومة الإسرائيلية المُشكلة من ائتلاف يميني متشدد تنتهز فرصة وجود ترامب في منصبه من أجل السيطرة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وتدمير مبدأ 'حل الدولتين'، الذي يفترض أن تقوم عملية السلام على أساسه. هذه الأحداث المفصلية في القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعلاقة الولايات المتحدة الأميركية كوسيط لعملية السلام مع السلطة الفلسطينية، أظهر للسطح سؤال رئيسي حول مستقبل السلطة الفلسطينية في ظل هذه المتغيرات والسياسة الأميركية. خاصة فيما بات يعرف بالإعلام المحلي والدولي ب «صفقة القرن» أو خطة إدارة ترامب لتسوية الصراع الفلسطيني الأميركي والذي يظهر بأن حل الدولتين بات وراء ظهورهم ويتم العمل على إيجاد صياغة جديدة لمستقبل السلطة الفلسطينية التي كان من المفروض أن تكون نواة الدولة الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو.

تعمل ورقة تقدير الموقف هذه على محاولة الإجابة عن سؤال حول مستقبل السلطة في ظل إدارة ترامب الذي بات يمكن تعريفه أنه طرف واضح في التسوية أو «عملية السلام» لجانب دولة الاحتلال وخاصة مع الموقف الواضح لقيادة السلطة برفض هذه التسوية ومقاطعة الولايات المتحدة الأميركية على المستوى الرسمي.

تفترض الورقة بأن وضع السلطة الفلسطينية ومستقبلها يتوقف على سياسة الولايات المتحدة من جهة والموقف العربي والدولي من جهة وموقف قيادة السلطة من جهة. وعليه يكون السيناريو المحتمل لذلك هو تحجيم دور السلطة بالقيام بمهام أمنية تتعلق بالتنسيق الأمني. وهو من صالح إسرائيل مع العمل على استمرار الاستيطان وسحب كافة مظاهر السيادة الفلسطينية الفعلية على الأرض حتى في مناطق (أ).

التحديات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية

تواجه السلطة العديد من التحديات التي من الممكن أن تستهدف أو تؤثر أصلا على بقائها كسلطة فعلية. وان هذه التحديات قديمة جديدة، لكن الجديد اليوم تجمع هذه التحديات في فترة واحدة من الممكن أن تؤدي بالنهاية إلى تغيير الوضع القائم. تتمثل هذه التحديات بـ:

التحديات السياسية

تتمثل التحديات السياسية التي تواجه السلطة بثلاث محاور:

المحور الاول: السياسة الأميركية والإسرائيلية اتجاه القضية الفلسطينية والسلطة.

شكل وصول ترامب للرئاسة نقطة تحول هامة في العلاقة بين السلطة والولايات المتحدة، وخاصة بعد أعلن منذ حملته الانتخابية عن نيته بحل القضية الفلسطينية من خلال خطة شاملة ونفذ جزء منها عندما وقع على وثيقة الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب للقدس، هذا ما جعل السلطة تتخذ قرارا بقطع كل العلاقات مع الولايات المتحدة لأنها فقدت شرعيتها كوسيط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأخذت دور الطرف إلى جانب إسرائيل.

هذا بدوره كشف عن نية الولايات المتحدة بالضغط على السلطة وقيادتها للقبول بالأمر الواقع مما تبع ذلك العمل على تقليص المساعدات الأميركية المباشرة والغير مباشرة المدفوعة للسلطة والمقدرة بـ ٨٤٤ مليون دولار سنويا من دعم مشاريع بنى تحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة ودعم مباشر للسلطة، وكان ذلك أيضا يتبعه سياسات إسرائيلية للقضاء على ما تبقى من سيطرة فلسطينية على الأرض تمثل ذلك باقتحام قوات الجيش الإسرائيلي لمدينة رام الله والوصول لمقر إقامة رئيس السلطة والعمل على تنفيذ سياسات تحد من الدعم والقدرة المالية للسلطة تمثلت أخيرا بأزمة أموال المقاصة التي خصمت بها الحكومة الإسرائيلية بناء على توصية المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر ما قيمته تقريبا ٤٢ مليون شيكل إسرائيلي شهريا بحجة أنها تدفع لعائلات منفذي عمليات «إرهابية» وهي أموال تدفع كرواتب لأسر الشهداء والأسرى وهي أموال فلسطينية وليست بدعم من أي جهة تحصلها السلطة الإسرائيلية وتحولها للسلطة الفلسطينية حسب اتفاق باريس الاقتصادي.

وبعد هذ التقليص رفضت السلطة الوطنية الفلسطينية استلام اموال المقاصة في شهر فبراير لعام ٢٠١٩ ورفضت استلامها للمرة الثالثة على التوالي بشهر مايو بقيمة ٦٦٠ مليون شيكل الامر الذي شكل ازمة راهنة قد تؤدي إلى انهيار السلطة[١]، وفي المقابل قد تعهدت الدول العربية بمساندة السلطة خلال مؤتمر القمة العربية بدفع ١٠٠ مليون شهرية لفلسطين[٢]، كما أعلنت جامعة الدول العربية عقد اجتماع طارئ لوزراء المالية العرب بالقاهرة خلال شهر حزيران من هذا العام لبحث سبل دعم السلطة الفلسطينية بمواجهة الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية.[٣]

١ السلطة الفلسطينية ترفض مجددا استلام أموال المقاصة منقوصة، عرب ٤٨، ٢٠١٩/٥/٢، bit.ly/2RAObkq
٢ اتفاق عربي على دعم موازنة السلطة الفلسطينية، قناة العالم، ٢٠١٩/٣/٣٠، bit.ly/2FuToVR
٣ اجتماع عربي طارئ لبحث دعم السلطة ماليًا، وكالة معا الاخبارية، ٢٠١٩/٦/١٨، bit.ly/2LcoeWZ

الا اسرائيل غير معنية بانهيار السلطة وان التزمت السلطة بالتنسيق الامني لها، وذلك لأمرين لان السلطة معفية دولة الاحتلال من تولي مسؤولية رعاياها الذين يقبعون تحت الاحتلال والامر الاخر هو ان السلطة درع واقي لإسرائيل تحميها من التهديد الديموغرافي لطابعها اليهودي وهو التهديد المتجسد في واقع الدولة الواحدة الراهن.[٤]

المحور الثاني: الوضع الفلسطيني الداخلي

يتمثل التحدي الرئيسي في الوضع الفلسطيني الداخلي في علاقة السلطة في الضفة الغربية مع سلطة حماس في قطاع غزة، فالانقسام الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح باتت في أن هذا الانقسام بدا وكأنه يتحول لحالة من الانفصال التام بين المنطقتين بل وقبول الشارع الفلسطيني وتعايشه مع الحالة. خاصة أن الواضح من سياسات السلطة الأخيرة والمتمثلة بالعقوبات المروضة على قطاع غزة تشير لهذه الحالة. إن محاولات الدول العربية والدولية باءت بالفشل للوصول لاتفاق تسوية يمكن تنفيذه بين الطرفين ويبدو أنه على المدى القريب لا وجود لحل حقيقي لإعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما شكل نقطة ضعف كبيرة للموقف الفلسطيني في مواجهة السياسات الأميركية والإسرائيلية وهذا بدوره لعب دورا على تراجع اهتمام الشارع الفلسطيني بالوضع السياسي وتركيزه على الوضع المعيشي الخاص به

كما أن الخطوات التي قامت بها السلطة من حل المجلس التشريعي الفلسطيني واستقالة حكومة الوفاق وتشكيل حكومة جديدة وفرض عقوبات على قطاع غزة تشمل تقليص الرواتب وتخفيض الدعم للكهرباء وغير ذلك من الخدمات تشكل تكريس للانقسام واقفال لأبواب المصالحة وعجزًا امام مواجهة هذا التحدي.

المحور الثالث: التطبيع العربي وتراجع القضية الفلسطينية لدى الدول العربية

كانت القضية الفلسطينية بالنسبة للدول العربية هي القضية الاولى والمركزية في المنطقة وتشكل سبب التوتر وعدم إحقاق الأمن والسلام الإقليمي. لكن ماذا حدث؟ شكلت قمة بيروت عام ٢٠٠٢ بداية الاعتراف الفعلي بحل الدولتين فيما عرف بمبادرة «السلام العربية» والتي بات فيها التطبيع مع إسرائيل مشروطا.

هذا عدا عن أن دولا وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل مثل مصر والأردن وغيرها فتح مكاتب ممثليات لها وأغلق لاحقا كقطر- تبادلت العديد من الزيارات على مختلف المستويات منها الرسمية ومنها الوفود الرياضية كقطر والإمارات ووفود سياحية كتونس مؤخرا يدرك أن التطبيع مع إسرائيل أصبح على حساب القضية الفلسطينية.

يضاف لهذه التحديات أنه في الوقت ذاته لا وجود لموقف عربي واضح ورافض لهذه الصفقة حيث يعتبر مؤتمر البحرين الذي سيعقد في ٢٥-٢٦ يونيو/حزيران ٢٠١٩، [٥]والذي سيحضره كل من السعودية والإمارات وغيرهم من الدول العربية ورفض الموقف الفلسطيني الرسمي والغير رسمي تحديا حقيقيا لمستقبل الوضع الفلسطيني وخاصة أنه يتم العمل على تحويل القضية من قضية سياسية إلى قضية اقتصادية وتحويل وظيفة السلطة لحكم محلي ذاتي دون سيادة سياسية.

٤ السلطة الوطنية الفلسطينية بين البقاء والانهيار، خليل الشقاقي، نيسان ٢٠١٩، bit.ly/31HxqbY

٥ مؤتمر البحرين.. من سيحضر ومن سيغيب؟، RT Arabic، ٢٠١٩/٥/٢٩، bit.ly/2ElJX9P

ثانيًا: التحديات الاقتصادية

تتجلى الأزمة والتحديات الاقتصادية التي تواجه السلطة في النهج والطريقة التي تدير بها السلطة الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة دون خطة استراتيجية والاعتماد فقط على المساعدات والمعونات الخارجية بالإضافة إلى الاعتماد على أموال المقاصة التي تجبيها السلطة الفلسطينية من خلال إسرائيل من وارداتها والتي تتراوح نسبتها ما بين ٦٨-٧٠٪ لتدفع التزاماتها ورواتب الموظفين.[٦] إذ يمكن القول «لم تتبن السلطة منذ قيامها برنامجا تنمويًا شاملًا ذا أبعاد استراتيجية وإنما غلب على إجراءاتها الطابع الارتجالي والآني» [٧]فلم تقم لا مؤسسات السلطة ولا غيرها من المؤسسات الفاعلة في السوق الفلسطيني لخلق اقتصاد بديل عن الاقتصاد القائم يمكن من خلاله الاعتماد على الذات ولو قليلا.

كما أصدر الكنيست الإسرائيلي قانون بتاريخ ٢ يوليو/ تموز٢٠١٨ يقضي بخصم الأموال التي تدفع لعائلات الأسرى والشهداء من أموال المقاصة الفلسطينية.[٨] شكل أزمة حقيقية للسلطة التي قررت ألا تستلم أي من أموال المقاصة منقوصة.» والتراجع عنه بحاجه لتغيير أو تعديل القانون في الكنيست. وهذا أمر لا أقول إنه مستحيل، بل صعب وبحاجة لوقت خصوصا أن الكنيست القادم كما تشير الاستطلاعات سيكون أكثر تطرفا من الكنيست المنحل « [٩]

السيناريوهات المحتملة

يوجد ثلاث سيناريوهات محتملة يمكن أن تواجه مصير السلطة وكل منها يعتمد على تظافر الظروف الخارجية وأيضا الموقف الفلسطيني بكافة عناصره. وهذه السيناريوهات هي:

السيناريو الأول: انهيار السلطة الفلسطينية

ليس من السهل القول بأن السلطة الفلسطينية ستنهار بعد ٢٦ عاما من تأسيسها، خاصة أن أنه تم تأسيس نظام سياسي اقتصادي وثقافي وحياتي وأمني تأقلم عليه المستوى المحلي والاقليمي والدولي. وفي ظل العوامل المختلفة منها الاستيطان في الضفة الغربية والقدس ومحاولة تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال ضرب منظمة الأونروا وتزامن ذلك مع الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، والأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها السلطة عدا عن التطبيع العربي مع إسرائيل في ظل تصاعد الاهتمام بالخطر الإيراني على حساب القضية الفلسطينية تشير الى انهيار السلطة التي تتعدد اشكاله ، فقد تنهار تحت ضغط الأزمة المالية، كما يمكن ان تصاعد الأوضاع وتندلع انتفاضة ومواجهات ضد الاحتلال، واحتمال أن تلجأ إسرائيل لتقويض السلطة وتبحث عن بدائل، مثل مشروع «الامارات السبع»، أو ضمها المعازل السكانية للأردن في إطار «الفدرالية».

٦ أموال المقاصة.. مصدرها وقيمتها ودور المواطن فيها.. والمطلوب من السلطة لمواجهة الأزمة، دنيا الوطن، ٢٠١٩/٢/٢٤، bit.ly/2RAsfFV

٧ فيصل النقيب. واقع الاقتصاد الفلسطيني الحالي وآفاق المستقبل. الجزيرة نت. bit.ly/2rLsTnX

٨ الكنيست يقرّ قانون خصم رواتب الأسرى الفلسطينيين، الجزيرة مباشر، ٢٠١٨/٧/٣، bit.ly/2F2HzWX

٩ هاني المصري. سيناريو انهيار السلطة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، ٢٠١٩/٦/١١، bit.ly/31otgp3

إلا أن انهيارها بشكل كامل وإلغائها والعودة لما قبلها لا ينسجم مع الرغبة الإسرائيلية في بقاء السلطة الفلسطينية رغم حالة التطرف التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي والمنعكس على الانتخابات. فالسلطة ما زالت ملتزمة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال في محاولة لضبط العمليات من الضفة الغربية وهذا الدور ترغب السلطات الإسرائيلية للحفاظ عليه. كما أن المجتمع الدولي لا يرغب للعودة للوضع السابق بل ودفعت الدول الأوروبية مليارات الدولارات لدعم البنية التحتية في مناطق العام ١٩٦٧. يضاف لكل العوامل الخارجية التي تدفع بالحفاظ على الوضع الحالي يتظافر مع أن قيادات السلطة الفلسطينية لا ترغب ولن تعمل بالدفع لانهيارها.

سيناريو انهيار السلطة مستبعد لكنه ليس مستحيلا. نتيجة للعديد من الخطوات التي من الممكن أن تتخذها السلطة أو حتى دون اتخاذها إجراءات لحماية بقائها والاكتفاء بالرفض دون أن يتزامن ذلك مع وجود خطة وتحرك على مختلف المستويات ومع تعنت سلطات الاحتلال وعدم تحرك المجتمع الدولي بشكل فعلي فالانهيار وارد.

السيناريو الثاني: تحول السلطة الفلسطينية إلى الدولة المستقلة

هذا السيناريو مستبعد على الأقل على المستوى القريب والمتوسط. أن تتم عملية حل الدولتين بإنشاء الدولة الفلسطينية على حدود العام ١٩٦٧ في ظل كل هذه المتغيرات الداخلية والخارجية.

تشكل السياسة الإسرائيلية وعدم اكتراثها لكافة القوانين والقرارات الدولية ودعم الولايات المتحدة الأميركية العقبة الرئيسية أمام إتمام مشروع الدولة الفلسطينية. وهذا التعنت الإسرائيلي والأميركي جاء نتيجة لتقاعس السلطة في استغلال كافة الأوراق الضاغطة بيدها واكتفائها بالتأكيد دائما على الحل السلمي واللجوء للمجتمع الدولي، وحتى في الحل السلمي لم يتم استغلال أو الاستثمار بالقرارات الدولية والاعتراف الدولي بفلسطين كدولة تحت الاحتلال. كما لم تتضمن «صفقة ترامب» حل الدولتين، حيث كشف كوشنر في ندوة معهد واشنطن لدراسات الأمن القوم في ٢ أيار/ مايو ٢٠١٩ عن ملامح خطة السلام الأميركية المزعومة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتحدث دون مواربة أو خجل عن نهاية حل الدولتين، وإلى ضرورة الابتعاد عن الحديث عن الحل السياسي، والمباشرة بخطة السلام الاقتصادي الذي يشكل مؤتمر البحرين نقطة ارتكازه،[١٠] كما تراجعت مكانة القضية الفلسطينية في الأجندة العربية، في ظل محاولات إحلال إيران كعدو بدل إسرائيل، وبعض العرب باتوا يعتبرون إسرائيل حليف في مواجهة إيران.

إن فكرة حل الدولتين لاقت دعما من المجتمع الدولي باستثناء أميركا وإسرائيل، فالأمم المتحدة التي منحت دولة فلسطين وضع العضو المراقب أيدت هذا الحل الذي يشكل المبدأ الأساسي للحل الذي يدعو إليه الاتحاد الأوروبي. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قال وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري إنه «الطريق الوحيد الممكن» من أجل السلام كما تستند مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ والتي تقترح إقامة دولة فلسطينية مقابل إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل كذلك إلى هذا الحل. وفي ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وبعد أن فشلت مفاوضات السلام مجددا، ألقى بنيامين نتانياهو خطابه في بار إيلان وأيد لأول مرة علنا فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

١٠ خرافة "السلام الاقتصادي" كـ"صفقة للقرن"، حسن ابو هنية، ١٧/ ٢٠١٩/٦، bit.ly/2Rtd0hS

وبعد ست سنوات من ذلك، وخلال الحملة الانتخابية، قال نتانياهو إن «الواقع تغير». وهو يترأس حاليا ائتلافا حكوميا يهيمن عليه اليمين القومي المتشدد ودعاة توسيع الاستيطان المنادين بضم الضفة الغربية المحتلة. من جهة ثانية، يشترط نتانياهو لقيام دولة فلسطينية اعتراف الفلسطينيين بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل وهذا ما يرفضه الفلسطينيين الرفض اضافة الى رفض الصفقة ولمشروع الضم.[١١]

السيناريو الثالث: تحجيم دور السلطة الفلسطينية.

إن المشروع الإسرائيلي الذي يقوم على فرض الحل الإسرائيلي لقضايا الوضع النهائي من طرف واحد، وتقويض فرص قيام دولة مستقلة في الضفة وغزة، بتجاوز تام لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية أوسلو، بات يتطلب تكييف دور ووظائف السلطة مع مقتضيات تنفيذ المشروع الإسرائيلي، أي تحجيم دورها وحصره في حدود دور أمني وخدماتي بحت دون فعل سياسي لها.

كما أن السياسة الأوروبية والمجتمع الدولي تسعى للحفاظ على الوضع الراهن دون انهيار حل الدولتين بشكل كامل. فالموقف الأوروبي من أزمة أموال المقاصة كان بالرضا باستلام الأموال وترك الأموال المخصومة للتحاور. أما بالنسبة للموقف الأميركي فهو داعم ومؤيد لكل ما تقوم به حكومة الاحتلال الإسرائيلي وتدافع عنها في المحافل الدولية.

ومع وجود المصالح الشخصية للعديد من القيادات ورجال الأعمال للحفاظ على بقاء السلطة وعلاقتها مع الاحتلال. فهو نظام يمكن القول بأنه أصبح من الصعب تفكيكه دون أن يكون ذلك سابقا لانتفاضة شاملة تودي بتفكيك كل المجتمع الفلسطيني داخل عام ١٩٦٧ وإعادة هيكلته وهذا ما يمكن القول بأن المجتمع الفلسطيني حقيقة غير مستعد لهذه المرحلة.

إن السياسات الإسرائيلية والأميركية اتجاه القضية الفلسطينية وعدم قيام السلطة بأي فعل حقيقي يضر بالاحتلال تعطي مؤشرات بأن سيادة السلطة على الأرض باتت معدومة والمستوطنات التهمت الضفة الغربية والقدس. يضاف لذلك حالة الانقسام الداخلي التي لا وجود لحل يلوح في الأفق.

يعتبر هذا هو السيناريو المحتمل لمستقبل السلطة في ظل كافة التحديات والتوازنات الدولية والإقليمية.

التوصيات

إن الوقائع والمؤشرات تشير إلى ان تحجيم دور السلطة الفلسطينية لجعلها سلطة بلا سلطة هو السيناريو الأرجح، إلا أنه ليس السيناريو المرغوب والأكثر فائدة لصالح القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. أما السيناريو المرغوب فهو السعي قدما بدفع السلطة الفلسطينية إلى الأمام أكثر فأكثر وعدم تضيع الفرصة لاستكمال المشروع الوطني بإنشاء الدولة الفلسطينية على حدود العام ٦٧. وللوصول لهذا السيناريو توصي هذه الورقة بالأمور التالية:

١١ ما هو حل الدولتين وما هي البدائل التي قد تحل مكانه؟، الشرق الاوسط، ٢٠١٧/٢/١٥، bit.ly/2Y9JrVp

- وضع إستراتيجية سياسية تعمل على ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإتمام المصالحة حيث من دون تحقيق ذلك لا يمكن مواجهة مخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية
- اعادة احياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على ان تضم مختلف اطياف المجتمع الفلسطيني السياسي والاجتماعي ومن مختلف اماكن تواجده لتفعيلها وتجديدها بشكل كامل وقوي لتكون بديل عن السلطة.
- إعادة هيكلة الديبلوماسية الفلسطينية لاسترجاع ما خسرناه من دعم حلفاء كانوا حلفاء وداعمين تقليديين للقضية الفلسطينية ونتيجة للعديد من الأخطاء تمكن الحكومة الإسرائيلية من تحويل موقفهم. ولذلك لا بد من الاستثمار في الحاضنة الشعبية للقضية الفلسطينية في العالم العربي والإسلامي والمجتمع الدولي.
- إنهاء الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الاحتلال، ووضع خطط لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية للشعب الفلسطيني والسعي نحو تشكيل بيئة فلسطينية مقاومة للاحتلال ودافعة باتجاه الاستقلال.
- الاستثمار في القرارات التي حصلت عليها منظمة التحرير بالمجتمع الدولي والتوجه لكافة المحاكم الدولية والمحلية لمحاكمة إسرائيل. كذلك التشبيك الرسمي ودعم الحراكات الدولية والمحلية لدعم القضية الفلسطينية.
- إعادة بناء الثقة مع الفلسطينيين كافة وفي كافة أماكن تواجدهم في العالم من خلال تجديد الشرعيات وخاصة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.